

رد دولة الإمارات العربية المتحدة  
بشأن طلب أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
المرجع CU 2022/47(A)/DTA/CEB/ISS

أولاً: بشأن تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

في السنوات الأخيرة ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بمنع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله سواء على المستوى الاتحادي أو حتى على المستوى المحلي، وقد اتبعت الدولة نهجاً واضحاً ومحددأً ومتعدد الجوانب في سبيل ذلك، حيث سيتم التسليط على مبادرات الدولة التي تتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد.

حرصت دولة الإمارات على إشراك مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية والهيئات المترابطة مثل الجهات الحكومية والشركات الخاصة والأكاديميين والإعلاميين والمواطنين في متابعة سياساتها المتعلقة بمكافحة الفساد بجميع أشكاله ومظاهره. وأطلقت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المبادرات لتقديم خدمات سريعة عالية الجودة إلى المستفيدين المستهدفين وتحسين بيئة الرقابة الداخلية وتمكينها لتعزيز بيئة مكافحة الفساد في الجهات الحكومية، فعلى سبيل المثال تمت أتمتة أكثر من 5,500 من العمليات والخدمات الحكومية الأساسية والضوابط الوقائية القوية المدمجة لتقليل فرص الفساد مثل نظام إدارة الخزانة العامة لدفع الفواتير إلكترونياً بدلاً من النقد أو الشيكات، حيث يساعد ذلك في تتبع كل معاملة وتحديد المعاملات الاستثنائية في الوقت الفعلي / الجاري وبالتالي تقليل مخاطر الفساد.

كما أدخلت حكومة الإمارات قنوات دفع إلكترونية لتحصيل الإيرادات على مستوى الحكومة باسم نظام الدرهم الإلكتروني، وتم دمج هذا النظام مع أنظمة الاسترداد التلقائي والمعاملات المصرفية من أجل السداد التلقائي وعملية التسوية، وتشير الدراسات إلى أن المشتريات العامة هي من أكثر الأنشطة المعرضة للفساد، وتظهر الأبحاث أيضاً أن أتمتة عمليات الشراء تلعب دوراً مهماً في التقليل من مخاطر الفساد، وقد تبنت وزارة المالية الإماراتية (MOF) نظام شراء إلكتروني مع وضع قواعد محددة وواضحة للموظفين والموردين لتنفيذ جميع أنشطة التوريد بحيث يؤدي هذا النظام إلى إنفاق شفاف وامتثال أفضل لسياسة وإجراءات المشتريات، وفي هذا الصدد فقد اعتمدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال وزارة المالية سياسة المشتريات الرقمية في عام 2022 والتي تحدد المبادئ التوجيهية والضوابط والمعايير لعمليات الشراء في الحكومة الاتحادية، وتهدف السياسة إلى تعزيز وتوجيه عمليات الشراء في تلك الجهات بما يتواءم مع الأجندة الرقمية للحكومة الاتحادية حيث تم تطوير واعداد السياسة استناداً إلى أفضل الممارسات والسياسات العالمية

لعمليات المشتريات بما يتواءم مع أنظمة المشتريات الرقمية بالنسبة لجميع مراحل الشراء (التوريد والتعاقد والشراء)، هذا وتعد السياسة مرجعاً ودليلاً عملياً عند تدقيق عمليات الشراء واجراءاته مما يساهم في الكشف المبكر عن حالات الاشتباه بوجود حالات فساد في جميع مراحل الشراء الالكتروني، كما وتهدف السياسة كذلك إلى التأكيد على الآثار المترتبة عن عدم الامتثال لسياسة المشتريات والتشجيع على الالتزام التام بالأنشطة المتعلقة بالمشتريات.

هذا وقد طورت وزارة المالية لوحة تحكم لاستخدام الميزانية العامة للدولة، مبنية على تقنية أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) وتقنيات تحليل البيانات، وتُمكن لوحة المعلومات المتقدمة أصحاب المصلحة من مراقبة استخدام الأموال والمنح، وتوفير إشارات إنذار مبكر لاكتشاف الفساد المحتمل أو اختلاس الأموال أو الاستيلاء عليها، كما اعتمدت الوزارة نظام إدارة البائعين لإدارة تسجيل البائعين وأدائهم على المستوى الوطني.

أما فيما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد من أجل إشراك المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد، فقد أنشأت حكومة الإمارات قنوات للإبلاغ عن المخالفات والجرائم المتصلة بالفساد على المستويين الاتحادي والمحلي لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الانتهاكات ووقائع الفساد بشكل سري وآمن، وقد أثبتت هذه الآليات أنها أكثر أدوات الكشف المبكر فعالية عن القضايا المتعلقة بالفساد، وتشمل الأدوات موقع الويب وحسابات الوسائط الاجتماعية ومركز الاتصال وتطبيقات الهاتف المحمول، على سبيل المثال على المستوى الفيدرالي لدينا بوابة NCRM الوطنية لإدارة علاقات العملاء حيث يمكن لجميع المواطنين الإبلاغ عن الشكاوى والاقتراحات والتعليقات على خدمات الحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى ذلك تمتلك كل إمارة بوابة حكومية ذكية لتقديم خدمات مماثلة على المستوى المحلي، كما أن المتسوق السري وهي مبادرة أطلقتها حكومة الإمارات على المستوى الاتحادي تهدف إلى توفير فرصة لتقييم جميع الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور بثماني لغات (أي العربية والإنجليزية والأردية والهندية والإسبانية والصينية والفرنسية والروسية)، وكذلك تقييم مزودي الخدمة ومراكز تقديم الخدمة وإرسال أي تعليقات للمسؤول حول جودة الخدمات الحكومية.

وهناك عدة وسائل للإبلاغ عن وقائع الفساد منها وسائل التبليغ بمختلف أنواعها التابعة لوزارة العدل والنيابة العامة مثل التطبيق الهاتفي والموقع الالكتروني، ووسائل التبليغ الخاصة بديوان المحاسبة مثل الموقع الالكتروني أو التطبيق الهاتفي أو البريد الالكتروني أو الهاتف أو الحضور الشخصي، فضلاً عن وسائل التبليغ بمختلف أنواعها التابعة لوزارة الداخلية وقيادات الشرطة مثل الهاتف والتطبيق الهاتفي والموقع الالكتروني.

أما فيما يتعلق بمشاركة المجتمع، فقد أجرت بعض الجهات في دولة الإمارات العربية المتحدة مسابقات الهاكاثون لإشراك الجمهور في تطوير الحلول ذات الصلة، وقد أظهرت الحكومة التزامها بالشفافية من خلال إطلاق بوابة البيانات

المفتوحة مع البيانات الأساسية من بياناتي التي توفر بيانات عامة حول الاقتصاد والتعليم، الحكومة، الصحة، التكنولوجيا... إلخ، هذا وقد تم اعتماد دليل إرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة في الجهات الحكومية صادر من حكومة الإمارات الذكية، ويتم نشر المعلومات من خلال مختلف وسائل الاعلام والاتصال بما فيها المواقع الالكترونية للجهات الحكومية، ويتم اضافة التشريعات والنظم المحدثة ذات الصلة بعمل الجهات بشكل مباشر في مختلف منصاتنا، كما بين الدليل تعريف البيانات المفتوحة وسمات هذه البيانات وفوائد هذه البيانات والتزامات الجهات الاتحادية بشأنها، كما وقد نص الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة فيما يتعلق بالموجهات العامة للبيانات المفتوحة على أنه يجب نشر مجموعات البيانات مع مراعاة قيود الخصوصية أو السرية أو أي قيود أخرى، وبناءً على الدليل تقوم الجهات الاتحادية باستخدام مبادئ بيانات الحكومة المفتوحة على النحو المنصوص فيه في وثيقة المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية بناءً على ما توصي به الأمم المتحدة، ونظام البيانات المفتوحة متوفر ضمن جميع المواقع الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية، بما فيها مبادرة حكومة الإمارات الذكية.

ولتسهيل وصول الناس إلى الجهات المختصة التي تتخذ القرارات، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة عددًا من المبادرات مثل مبادرة الحكومة الإلكترونية التي تم إطلاقها في عام 2013، في سياق توجهات الحكومة في تطوير الخدمات وتحقيق جودة حياة عالية لمواطني دولة الإمارات والمقيمين فيها، بما يتوافق مع رؤية الإمارات 2021. وتساعد هذه المبادرات على تسريع وتيرة التحول الرقمي في الجهات الحكومية على المستويين المحلي والاتحادي وتشجيع الجمهور على تبني واستخدام الخدمات الذكية.

ومن أمثلة التدابير المتصلة بالبيانات المفتوحة بغرض ابلاغ الناس وإتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات بوابة التشريعات بموقع وزارة العدل وموقع دائرة القضاء بأبوظبي وموقع النيابة العامة بدبي والجريدة الرسمية لدولة الإمارات، فضلاً عن تطبيقات الهواتف المتحركة والمواقع الالكترونية للوزارات والجهات الحكومية، وتتيح تلك المواقع الالكترونية التواصل مع القيادات والوزراء بشكل مباشر من قبل عامة الناس.

ومن بين هذه المبادرات البوابة الرسمية لحكومة الإمارات وهي منصة متكاملة لجميع الخدمات والمعلومات المتعلقة بالجهات الحكومية وأهم البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاعات الحيوية في الدولة كالتعليم والاقتصاد والأعمال، البنية التحتية وقوانين الإقامة والصحة والسياسات والاستراتيجيات الوطنية وغيرها، وأطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة المجال الإلكتروني الجديد لبوابتها الرسمية ليكون المجال الحكومي الأول في العالم المكون من حرف واحد (U)، بهدف تسهيل وصول الجمهور إلى المعلومات والخدمات والمشاريع والاستراتيجيات والقوانين في البلد.

هذا ويسعى ديوان المحاسبة والذي يعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نطاق أنشطته وتطوير وتدريب الموظفين على تحديد الفساد واكتشافه ومكافحته بشكل واضح وفعال، وتساهم أعمال التدقيق بما في ذلك التحقق من الحسابات العامة وتقييم الامتثال التنظيمي بشكل كبير في جهود مكافحة الفساد، كما ويعقد الديوان بانتظام دورات تدريبية لتطوير مهارات وخبرات المدققين في مكافحة الفساد مثل الدورات عبر الإنترنت والشهادات المهنية جنباً إلى جنب مع نظام إدارة التعلم الداخلي (LMS) ووضع واعتماد خطة تدريب سنوية مستمرة في هذا الصدد، ويعد معظم المدققين في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الإمارات العربية المتحدة مدققون معتمدون في عمليات الفساد والاحتيال ولديهم المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا في أعمالهم اليومية للتدقيق والمراجعة.

كما ويقوم الديوان بتقييم ضوابط نظم المعلومات الحكومية والتأكد من أنها كافية وتعمل بشكل فعال في منع فرص الفساد، وهذا الدور يؤديه مدققون مؤهلون لنظم المعلومات يعتمدون تقنيات متقدمة في عمليات التدقيق، ويمتلك الديوان صلاحيات الوصول إلى جميع أنظمة المعلومات ذات الصلة بالجهات الحكومية الاتحادية والتي تسمح له بتحليل البيانات بانتظام وتحديد أنماط المعاملات المشبوهة ومتابعتها كجزء من مهام التدقيق التفصيلية.

هذا وقد طور فريق تحليل البيانات في ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة منصة تحليل البيانات كعملية شاملة لتحليل البيانات المختلفة في الحكومة الاتحادية، وتستخدم العملية أحدث التقنيات لتوفير أفضل مستوى من الرؤية حول العلامات الحمراء والاستثناءات الموجودة في تلك البيانات في سبيل الكشف عن الفساد ومكافحته.

## ثانياً: بشأن الممارسات الجيدة في مجال التوعية والتثقيف والتدريب في مجال منع ومكافحة الفساد:

### 1. خطة البرامج التوعوية للمؤسسات التعليمية في مجال حماية المال العام ومكافحة الفساد:-

أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة خطة البرامج التوعوية للجامعات في الدولة وذلك في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام، تمييزاً للدور الكبير الذي تقوم به تلك المؤسسات في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والتوعية في سبيل القضاء على منابع الفساد وتدارك آثاره السلبية، حيث يركز الهدف الرئيسي من الخطة على توعية الشباب في الجامعات بمخاطر الفساد وطرق الحد منه.

وجاءت هذه المبادرة انطلاقاً من حرص الدولة على محاربة الفساد وإيماناً منها بضرورة التعاون مع كافة قطاعات المجتمع وعلى وجه الخصوص المؤسسات التعليمية وذلك لتقديم حلول ناجعة لمواجهته، وتماشياً مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يتولى ديوان المحاسبة متابعة تنفيذها بصفتها السلطة المركزية في الدولة، ويأتي دور الديوان

في هذا الجانب من اهتمامه بضرورة وعي النشئ بمخاطر الفساد والعمل على الحد منه، لاسيما وأن الاتفاقية المذكورة تشجع الدول المصادقة عليها على عقد مثل هذه البرامج في المادة 13 منها.

ويتمثل الهدف العام من الخطة في توعية الشباب بمخاطر الفساد وطرق الحد منه، وإرساء مبادئ المسؤولية والشفافية والكفاءة في تلك المؤسسات، كما وحددت الخطة الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في إنجاح منظومة التوعية بمخاطر الفساد ومنها القيام بزيارات ميدانية لتلك المؤسسات التعليمية وعقد ورش عمل وبرامج وندوات للطلاب والطالبات، فضلاً عما يسعى إليه الديوان من إدراج مادة علمية حول مكافحة الفساد والرقابة على المال العام ضمن المناهج المعتمدة لدى تلك المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر أنه تم تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التوعوية من خلال عقد عدداً من البرامج التوعوية للمؤسسات التعليمية في الدولة والتي حملت عنوان "ديوان المحاسبة واختصاصاته في الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد"، وقد استهدف هذا البرنامج عدداً كبيراً من طلاب كليتي القانون والإدارة والاقتصاد لدى بعض المؤسسات التعليمية في الدولة، وقد تبين من الإحصائيات بأن عدد الطلاب الذين حضروا البرنامج التوعوي في مقر تلك المؤسسات يفوق 500 طالب وطالبة، وأنه جاري العمل في الوقت الحالي على عقد البرنامج لباقي الطلاب والطالبات في المؤسسات التعليمية الأخرى.

وتأتي مبادرة ديوان المحاسبة في إطلاق الخطة التوعوية تأكيداً على دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي بين الطلاب والموظفين حول خطورة الفساد المالي وأسبابه وطرق الحد منه، كضرورة مهنية وعلمية تستدعي التميز المهني في ممارسة المهام الرقابية، والمشاركة في تحسين مستوى التحكم المؤسسي والأداء والمساءلة في القطاع الحكومي، وحماية المال العام، والنهوض بالمستوى المهني للكوادر الوطنية، وهي الرسالة التي يسعى ديوان المحاسبة إلى تحقيقها في أدائه لمهامه الرقابية.

يضاف إلى ما تقدم، فقد توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع بعض المؤسسات التعليمية بهدف استقطاب وتكوين كوادر إماراتية شابة من طلبة وخريجي تلك المؤسسات وتأهيلها للعمل في مجال الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد.

## 2. المقررات والمناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية:-

تُقدم مادة الدراسات الاجتماعية التي طرحتها وزارة التربية والتعليم دراسة منهجية معمقة للمعلومات والمهارات والمفاهيم لعدة تخصصات منها الاقتصاد والقانون، وهي تخصصات تركز الأنظار على الروابط والعلاقات التي تجمع بين مختلف الشعوب والأمم والعلاقة بين العلم والتقنية والمجتمع، فضلاً عن أن الدراسات الاجتماعية تساعد الشباب في

تطوير معارفهم ومهاراتهم المختلفة الضرورية لاتخاذ قرارات صائبة كأعضاء فاعلين في مجتمع يسوده التنوع الثقافي ضمن عالم مترابط ومتصل فيما بينه، وتبرز الصفات الحميدة لديهم كالصدق والأمانة والنزاهة والمسؤولية المجتمعية.

وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية، قامت وزارة التربية والتعليم بوضع مجموعة من معايير التعلم من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر ترشد المعلمين وتوجههم نحو تبني منهاج دراسي لمادة الدراسات الاجتماعية، يتصف بأنه أكثر صلة بالواقع وأكثر صرامة وشمولية ويستهدف الجيل القادم من الطلاب.

- أبرز نتائج التعلم لمادة التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية:-

قامت وزارة التربية والتعليم بوضع معايير تبين نتائج تعلم الطالب أثناء فترة دراسة مادة الدراسات الاجتماعية في جميع مراحل الدراسة، فعلى سبيل المثال، إن معيار التعلم في المرحلة التأسيسية الأولى بالنسبة لمحور الاقتصاد يتمثل في اظهار الطالب معرفة بالمبادئ والأنظمة الاقتصادية وكيفية عمل الأسواق ودور الحكومة في تطوير الاقتصاد الوطني والعالمي، في حين أن نتائج التعلم هي كالآتي:

- يتعرف الطالب المفاهيم والمصطلحات الأساسية لعلم الاقتصاد (الممتلكات الشخصية – الممتلكات العامة).
  - يشارك الطالب في أنشطة تبين دوره في المحافظة على الممتلكات العامة ويحدد الاحتياجات الأساسية للأشخاص.
  - يشارك الطالب في الأنشطة التوعوية المرتبطة بأهمية المحافظة على الممتلكات العامة.
- أما في المراحل الأخرى المتقدمة، فإن نواتج التعلم التي سيكتسبها الطالب من خلال دراسته لمادة الدراسات الاجتماعية فهي قد تكون على الوجه الآتي:-

- يحدد الطالب وسائل كسب المال وإنفاقه وتوفيره.
- يحلل الأدوار الوظيفية للمؤسسات الحكومية في الدولة.
- يوضح حقوق ومسؤوليات الفرد كعضو في المجتمع.
- يوضح علاقة المواطنة الصالحة بالتمسك بالقيم والمبادئ الفاضلة كالصدق والأمانة والنزاهة.
- يميز القضايا والمجالات المتضمنة حقوق الفرد ومسؤولياته وأدواره لتعزيز الصالح العام كالإبلاغ عن الجرائم.
- يناقش قيمة المحاسبة الذاتية وكيفية تطبيقها.
- يشرح العلاقة بين الأموال العامة والنفقات العامة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

3. فعالية الهاكثون للشباب لإشراكهم في مجال مكافحة الفساد:

تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جاء إطلاق "المبادرة الشبابية لمكافحة الفساد" والتي تهدف إلى تمكين الشباب من تصميم أساليب وأدوات مبتكرة لمكافحة ومنع الفساد عالمياً، انضم نخبة من الشباب إلى فريق من

الخبراء المختصين في مجال مكافحة الفساد ليعملوا معاً على صياغة ووضع حلول لهذا التحدي العالمي من خلال طرح أفكار تنشيطية مختلفة في هذا الخصوص بموقع الحدث.

وقد عقدت هذه الفعالية تزامناً مع الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2019، ويهدف الهاكاثون إلى تمكين الشباب من ابتكار وتصميم أساليب وأدوات مبتكرة قائمة على التكنولوجيا لمكافحة الفساد، هذا الحدث المنظم من ديوان المحاسبة في دولة الإمارات وشركائها الاستراتيجيين الهيئة الاتحادية للشباب، وزارة التربية والتعليم، هيئة تنظيم الاتصالات ومكتب الذكاء الاصطناعي، وانطلاقاً من أهمية تمكين الشباب، يثق ديوان المحاسبة بضرورة إشراك الشباب في المجتمع الإماراتي من خلال تشجيعهم وإطلاق إمكاناتهم ليكونوا لاعبين فاعلين في تحسين وسائل وأساليب مكافحة الفساد) وتم رصد الجوائز لهذه المشاركة.

علاوة على ما تقدم، فقد نظم ديوان المحاسبة عدداً من الفعاليات والمبادرات الخاصة باليوم العالمي لمكافحة الفساد بهدف تعزيز الجهود الوطنية والدولية في سبيل منع ومكافحة الفساد على أوسع نطاق، ومن بين أهم تلك الفعاليات المؤتمر الافتراضي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق 9 ديسمبر 2020، الذي نظمه الديوان بصفته رئيساً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورئيساً لفريق الخبراء التابع لمنظمة الانتوساي المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين منظمة الانتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التعاون بين كلا الطرفين.